

صندوق لدعم الإعلام الرياضي السعودي

الرياض - أعلن الاتحاد السعودي للإعلام الرياضي، خلال اجتماعه الخامس "عن بعد"، إطلاق صندوق دعم الإعلاميين الرياضيين، واعتماد لجنة للإشراف على عمل الصندوق وتحديد الباتة وتوسيع للحصول على تمويل الصندوق من هيئات وشخصيات اعتبارية، لدعم ميزانيته.

وحظي الصندوق بدعم مالي قدره نصف مليون ريال من قبل وزير الرياضة الأمير عبدالعزيز بن تركي الفيصل، ومن المتوقع أن تساهم فعاليات رياضية وإعلامية أخرى بدعمه في ظل الأزمة التي تسبب فيها وباء كورونا للعاملين في الحقل الإعلامي الرياضي.

ويضاف هذا الدعم إلى إجراءات أخرى تهدف إلى تمكين الصحفيين الرياضيين من مواكبة التغيرات التي طرأت على الإعلام الرياضي بعد كورونا. حيث أطلق الاتحاد السعودي للإعلام الرياضي منذ أبريل الماضي عدداً من البرامج والورش التدريبية، إلى جانب المشاركة في العديد من المبادرات الإعلامية مع الاتحادين الدولي والعربي للصحافة الرياضية، للمساهمة في تطوير قدرات منتسبيه ورفع مستوى الوعي والثقافة الإعلامية، من خلال استقطاب الخبرات وذوي الاختصاص في المجال الإعلامي.

وأكد الإعلامي السعودي فواز الشريف النائب الأول لرئيس الاتحاد العربي للثقافة الرياضية أن مرحلة جديدة بدأت الآن في العالم وعلى الإعلام الرياضي أن يواكبها ويتطور معها. وأشار في مداخلة خلال المؤتمر الدولي الثالث للثقافة الرياضية، إلى أن كورونا باتت فاصلاً تاريخياً فرض نفسه على العالم، وأن الإعلام الرقمي سيكون البديل القوي على الساحة في ظل هذه الجائحة عن حساب الإعلام التقليدي.

ويقول خبراء الإعلام إن وسائل الإعلام الرياضية عليها أن تتأقلم مع التغيرات الحديثة التي أحدثتها الوباء كشرط لاستمرارها. وأعلن الدكتور سعد شليبي أستاذ اقتصاديات الرياضة والمستشار لرئيس جامعة جدة والمستشار العلمي للاتحاد العربي للثقافة الرياضية أن الإعلام الرقمي هو مستقبل الاستثمار في صناعة الرياضة. ونوه إلى متغيرات السوق التي أظهرتها عودة الدوري الألماني حيث ارتفعت معدلات مشاهدة المباريات إلى مليار و200 مليون شخص وترجمت لمبيعات غير مسبوقة وبات الآن مصطلح المنصات الرقمية مستقبل الإعلام الرياضي

الإعلام الرقمي سيكون البديل القوي على الساحة الرياضية على حساب الإعلام التقليدي في ظل جائحة كورونا

وكان الإيطالي جياتي ميرلو رئيس الاتحاد الدولي للثقافة الرياضية أول من توقف أمام التغيرات التي تصاحب العمل الإعلامي الميداني في ظل كورونا من حيث تخفيض عدد الصحفيين في الملاعب. وقال خلال المؤتمر الدولي الثالث للثقافة الرياضية الذي عقد الشهر الماضي عن بعد، إنه باتت مطلباً ملحا للإعلام أن يعدل من مساره في التغطية لتتحوّل من ميدانية إلى رقمية.

وقد فتح اتحاد الإعلام الرياضي أفقاً من التعاون مع منتسبيه، من خلال تعزيز التواصل مع الأعضاء وتخصيص قنوات متعددة لاستقبال كافة الاقتراحات والآراء للعمل بها مستقبلاً.

ولم يقتصر دور الاتحاد السعودي للإعلام الرياضي على الورش والبرامج التدريبية، بل ساهم بالتعاون مع وزارة الرياضة في تشجيع المجتمع على ممارسة الرياضة داخل المنزل، من خلال مبادرة النادي الرياضي "أي - جيم"، إذ شهدت تسجيل 75 ألف شخص من مختلف الجنسيات. كما تفاعل معها أكثر من نصف مليون متابع.



المنصات الرقمية مستقبل الإعلام الرياضي

مشاركة إعلامي مصر في ضبط القطاع بداية للاستقلالية أم ترويج لحرية منقوصة

معياري استقلالية الهيئات الإعلامية السماح بتعدد الأصوات



المشاهد هو الحكم

وأكد مسعد صالح أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة، أن الاعتماد على الضوابط وحدها لتطوير المشهد الإعلامي لن يحقق الهدف، فوضي تتطلب الصرامة والحزم وتطبيق القانون على الجميع، ويكفي أن معايير العمل تنص على حتمية أن يكون المذيع عضواً بنقابة الإعلاميين، في حين أن أغلب من يخرجون على الشاشة لا علاقة لهم بالنقابة.

وأوضح "العرب"، أنه مهما بلغت نزاهة وقيمة الضوابط، فهي مهددة بالكسر والتجاوز لغياب مبدأ الفؤاب والعباء، بالتالي فالمشهد الإعلامي غير مؤهل للانضباط، أو مهياً تماماً للحرية، في ظل وجود عناصر داخل تشكيلات الهيئات نفسها يصعب التزامهم بالمعايير، فهناك مذيع ضمن عضوية مجلس تنظيم الإعلام تقوم سياسة الترويج لوجهة نظر معينة أو الهجوم على المعارضين.

ويرفع نجاح الهيئات الإعلامية في وضع معايير جديدة سقف الحريات ويحظى بقبول أبناء المهنة، لكن ذلك لا يعني تطبيقها حرفياً، لأن هناك جهات نافذة تهيم على ملكية أغلب المؤسسات اعادت منح نفسها حق التدخل، وغير متوقع أن تكون بعيدة عن فرض سياسة إعلامية نمطية.

ويصعب تحقيق الاستقلالية الإعلامية قبل أن تكون الهيئات الإعلامية نفسها مستقلة القرار، لا أن يكون وجودها في المشهد مجرد كيانات منزوعة الصلاحيات، ويتطلب تحقيق ذلك أن تصبح الجهة المالكة للمؤسسات بعيدة عن فرض رؤيتها على العاملين فيها، وعلى الحكومة التدخل لتحد بالضبط من له الكلمة العليا في إدارة المنظومة.

يستهدف تحقيق أعلى درجة ممكنة من المهنية الإعلامية. وأضاف الكنيسي، وهو أيضاً رئيس لجنة التطوير المؤسسي في التلفزيون الحكومي، أن الهيئات الإعلامية تتعاون فيما بينها أكثر من أي وقت مضى، ما يساعد على وضع خطط بناءة وواقعية تتناسب مع متطلبات المرحلة من خلال شيوخ المهنة ومجموعة كبيرة من الأكاديميين والخبراء المشهود لهم بالمصداقية والنزاهة.

ويرى أبناء المهنة، أن الاستماع إلى رؤيتهم في ما يحتاجه المشهد الإعلامي قد يكون بداية نحو الاستقلالية التي طالما نادوا بها، بعيداً عن وضع ضوابط في صورة قيود مجففة تحول دون أن يمارس الإعلامي دوره بطريقة مهنية ترضي طموحات الشارع ولا تجعل الناس يلجأون إلى المنابر الخارجية.

وقال البعض ممن تحدثت معهم "العرب"، إن الفكرة ليست في إعطاء على وجهات نظر صحفيين وإعلاميين مشهود لهم بالنزاهة، لكن المعيار الوحيد للحكم على سعي الهيئات الجديدة لتحقيق الاستقلالية أن تطلق الضوابط التي يتم الاتفاق عليها بشكل يسمح بتعدد الأصوات وتنوعها.

وأقر هؤلاء، بأن الأهم من استفتاء آراء أبناء المهنة في المعايير والسياسة الإعلامية الجديدة أن يتم إبعاد أصحاب المصالح عن المشاركة في إبداء المشورة، فلا يُعقل اقتصر الأمر على مجموعة مذيعين وصحافيين بعضهم شريك أساسي في وصول المشهد الإعلامي إلى حالة من الفوضى وتراجع الثقة والمهنية ومقاطعة الكثير من الجمهور للإعلام المحلي والبحث عن المعلومة في منابر خارجية.

ويخشى إعلاميون أن يكون الهدف من الاستماع لرؤيتهم في ما تحتاجه

يتربق المشهد الإعلامي في مصر جملة من الضوابط الجديدة، شارك في وضعها أبناء المهنة أنفسهم، ما دفع البعض على التفاؤل برفع سقف الحريات وتعدد الأصوات، بينما يخشى آخرون أن تكون هذه المشاركة مجرد ترويج لحرية منقوصة.



أميرة فكري
كاتبة مصرية

بدأت الهيئات الإعلامية في مصر بإشراك أبناء وشيوخ المهنة في وضع ضوابط البات للعمل الصحفي متناسب مع متطلبات المرحلة، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ سنوات، كمحاولة لإلزام الجميع بالمعايير وعدم التمرد عليها والسير عكس الاتجاه كمدخل لتجسيم أي فوضى.

وأعلن كرم جبر رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر، عن تنظيم جلسات حوارية مع إعلاميين للاتفاق حول الضوابط المطلوب اتباعها في مختلف القضايا المقبلة، وما تحتاجه الساحة الإعلامية من معايير تناسب المستجدات.

واعتماد الوسط الإعلامي تلقي الضوابط على العاملين دون مراعاة لإمكانية أن تكون مكبلة للحريات أو مانعة للتعددية والصوت المختلف، وتسبب ذلك في أن يضعف دور المنابر أو تتحول إلى نسخة مكررة لتوسيع دائرة المحظورات.

وتعني استعانة الهيئات الإعلامية بشيوخ المهنة لتحديد ضوابط معينة أنه تقرر بشكل غير مباشر تجميد العمل بالمعايير الحاكمة للاداء الإعلامي التي أصدرتها نفس الهيئات بتشكيلاتها السابقة، في مقدمة اللبء في ضبط المشهد برؤية وطريقة جديديتين.

الأهم من استفتاء آراء أبناء المهنة في المعايير والسياسة الإعلامية الجديدة أن يتم إبعاد أصحاب المصالح

وأوضح كرم جبر، أن الهيئات الإعلامية الجديدة لم تأت لفرض قيود، ولديها قناعة راسخة بحتمية وجود حريات وإعطاء أكبر قدر ممكن لتحقيق هذا الهدف، لأن من صميم حقوق المواطن أن يعرف، وهذه المعرفة تتحقق من خلال إعلام يمارس دوره بحرية وبشكل مهني متزن وعقلاني.

وأكد حمدي الكنيسي نقيب الإعلاميين السابق، "العرب"، أن مشاركة أصوات إعلامية في ضبط المنظومة تعكس وجود نية لتغيير الفكر السائد بأن القواعد الحاكمة غير ملائمة، وأن ما يدور في الكواليس يشير إلى أن الفترة المقبلة سوف تشهد حراكاً

السجن 19 عاماً لصحافي تركي كشف محاولة انقلاب

بانفسهم، وحصلوا على رشاوى من الشركة. وتحدث الكاتب الصحفي أورهان كمال جنكينز في مقال عام 2015 عن سبب اعتقال بارانصو، وقد فيه كل حجج السلطة السياسية لاعتقال الصحفيين بدعوى "الكشف عن الملفات السرية للدولة". وقال جنكينز إن "التهمة الأساسية الموجهة لبارانصو هي الحصول على الوثائق ونشرها. والحصول على مثل تلك الوثائق، ونشرها، يُسمن في كل بقاع الأرض بالصحافة أو العمل الصحفي".

وأضاف إن "الصحافيين ليسوا مضطرين إلى الإفصاح عن مصادر الخبر. فالحفاظ على أسرار الدولة من مهمة الدولة لا للصحافيين".

من كل من ساهم في هذه القضايا من قادة الأمن والمدعين العامين والقضاة والصحافيين.

وكشف برانصو أن آلاف المنتجات المدلة وراثياً ضخت إلى الأسواق في عام 2010 من خلال تقديم عينات متلاعب بها لإجراءات التحليلات اللازمة، وأن العاملين المختصين في الدولة لم يذهبوا للحصول على العينات من المنتجات

الصحافي محمد بارانصو كشف النقاب عن وجود شبكة داخل الجيش التركي تخطط منذ عام 2003 للإطاحة بالحكومة

وذاصيت بارانصو بعد كشفه النقاب عن وجود شبكة داخل الجيش التركي تخطط منذ عام 2003 للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية في عملية عرفت بـ"البليوز" أو "المطرقة الثقيلة"، وكانت القضية المرفوعة ضد المتورطين في هذه الخطة أسفرت عن اعتقال كبار الضباط، معظمهم من المتقاعدين.

وتذكرت الصحيفة أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ساند هذه القضية وأمثالها من القضايا الأخرى كقضايا الدولة العميقة "أرجنكون"، إلا أنه تخلى عن ذلك بعدما تحالف مع أعدائه القدامى من أعضاء أرجنكون عقب تحقيقات الفساد والرشوة في 2016، وأخرج المتهمين من السجن في 2014، وبدأوا جميعاً ينفذون عمليات للانتقام

إسطنبول - أصدرت محكمة تركية قراراً بالسجن 19 عاماً و6 أشهر بحق الكاتب الصحفي محمد بارانصو، بعد إدانته بثلاث تهم مختلفة لنشره تقارير استقصائية تتناول أسرار محاولة انقلاب المطرقة "البليوز".

وطالب الصحافي محمد بارانصو المعتقل منذ عام 2015 في الجلسة الأخيرة من محاكمته الإفراج عنه وتبرئته من التهم الموجهة له، إلا أن المحكمة أصدرت في حقه حكماً بالسجن عامين بتهمة انتهاك السرية، و4 سنوات أخرى بتهمة الإفصاح عن معلومات محظورة. والحكم الأقسى هو 13 عاماً و6 أشهر بزعم انتمائه إلى تنظيم إرهابي مسلح، ليصل إجمالي فترة العقوبة إلى 19 عاماً و6 أشهر، وفق ما ذكرت صحيفة "زمان" التركية.



ضحية جديدة من ضحايا نقل الحقيقة